

التصحيح النموذجي لامتحان مادة: قانون النقد والقرض

- شرح المادة 45 مكرر من قانون 11 / 17 المعدل لقانون النقد والقرض 90 / 10 وتبيان الهدف

منها: بناء على المعارف المسبقة المتعلقة بالنقد والإئتمان والسياسات المتعلقة بتمويل

العجز في الميزانية العامة يمكن أن نحدد النقاط التي يجب التطرق إليها لشرح المادة وهي: 14ن

* تشير المادة إلى محاولة المشرع تسليط الضوء على أحد الطرق المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة من خلال ما يعرف بأسلوب أو أداة التيسير الكمي أو التمويل الغير تقليدي ويدعى أيضا بالتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز؛ لهذا على الطالب تعريف هذه الأداة تعريفا دقيقا وتحديد الشروط التي وضعها قانون النقد والقرض لتطبيقها وتبيان أهميتها.

حيث تعتبر أداة أو آلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق خلق كمية إضافية من النقود دون أن يقابلها الإنتاج من السلع والخدمات. وهي عملية يقوم بها البنك المركزي مقابل سندات الخزينة العمومية، اعترافا بمديونيتها اتجاهه، يعد الإصدار النقدي تمويلا بالعجز، لأنه زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي. وهي سياسة ميزانية تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وأهمها التشغيل الكامل والنمو. نتيجة الإصدار النقدي الجديد ترتفع كمية النقود المتداولة في السوق، مما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة وجذب الاستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية التشغيل التام وأي زيادة تؤدي إلى حدوث التضخم. هكذا هذا التمويل يعوض النقص الفعلي للجهاز الإنتاجي المعطل، فارتفاع الطلب الكلي في هذه الحالة يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنتاج الكلي ومستوى التشغيل لمرونة الجهاز الإنتاجي.

حدد قانون النقد والقرض شرطين هامين هما:

* وضع سقف خاص بالتمويل يقدر بـ 10% من إيرادات السنة السابقة للخزينة.

* مدة سداد الدين (التسييق) لا تتجاوز 240 يوم كأقصى حد.

- أدى تعديل سنة 2017 إلى اضعاف استقلالية البنك المركزي الجزائري: 6ن

من خلال اعطاء مساحة أكبر للخزينة العمومية باللجوء إلى تمويل عجزها المالي (تغطية نفقاتها) من طرف البنك المركزي دون التقييد بالقيود التي تم وضعها في قانون النقد والقرض، حيث تم تجاوز قيد نسبة أو حجم التمويل المقدر بـ 10% وكذا عدم الالتزام بمدة التمويل وتمديدتها إلى خمس سنوات بدل المدة التي حددت قبل بـ 240 يوم فقط.